أخبار الخليج

٢٦ ديسمبر ٢٠٠١م

في اجتماع وزير العمل مع وفد من المقاولين
تأكيد تحقيق نسبة البحرنة في قطاع البناء خلال ٤ سنوات
دعوة الشركات إلى تقييم الموظف البحريني لتحقيق الاستقرار الوظيفي

اجتمع السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية بحضور وزير الأشغال السيد فهمي بن علي الجودر والشيخ عبدالرحمن بن عبدالله آل خليفة وكيل الوزارة مع مجموعة من المقاولين في قطاع البناء والتشييد والحفريات وذلك لدراسة آليات تنفيذ توصيات وقرارات رفع نسبة البحرنة في هذا القطاع والتي وافق عليها مجلس الوزراء الموقر مؤخرا.

وأشاد وزر العمل في تصريح له بعد نهاية الاجتماع بتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وقرار مجلس الوزراء الخاص برفع نسب البحرنة في عدد من المهن ومنها القطاع المذكور، داعيا الباحثين عن عمل إلى الاستفادة من برامج التدريب التي تقدمها الوزارة لتدريبهم وتأهيلهم لسوق العمل، كما وجه الدعوة إلى كافة الجهات للمساهمة في تنفيذ القرار الصادر وفق البرنامج الزمني المحدد.

وأكد أن هذا الاجتماع يأتي في إطار تعزيز التعاون بين الوزارتين والقطاع المذكور لدعم قطاع المقاولات وتعزيز دوره في خلق فرص عمل جديدة للباحثين عن عمل.

وأوضح الشعلة ان المشاركين في اللقاء أبدوا كل التجارب حيث أبدى الجميع استعدادهم لتحقيق نسبة البحرنة المطلوبة وهي ٢٥٪ بحيث تعطى الشركات التي بها نسبة بحرنة تقل عن ١٥٪ مهلة عام واحد لتصل خلالها إلى النسبة المذكورة كحد أدنى، على أن ترتفع سنويا بواقع ٢,٥٪ حتى تصل إلى النسبة المطلوبة. وبالنسبة إلى الشركات التي وصلت فيها أو تعدت نسبة ١٥٪ تستمر في رفعها بنسبة ٢,٥٪ خلال أربع سنوات من الآن حتى تصل إلى النسبة المقررة وهي ٢٥٪ بحرنة كحد أدنى.

وأوضح وزير العمل والشئون الاجتماعية انه فيما يتعلق بتحقيق النسب فإن أية شركة مقاولات لديها مشروع هام للدولة وهي غير مستوفية لنسبة البحرنة المتفق عليها والمقررة فإنه يمكن لوزارة الأشغال فقط استثناؤها إذا ارتأت هذه الوزارة ذلك حسب أهمية المشروع وبالتالي الموافقة على إصدار رخص عمل لتنفيذ المشروع المذكور.

وحول تنفيذ برامج التدريب والتأهيل في هذا القطاع ذكر الوزير أنه تم الاتفاق على أن تلتزم شركات قطاع المقاولات الإنشائية بإعداد وتقديم برامج لتدريب البحرينيين الباحثين عن عمل بالتعاون مع المجلس النوعي للتدريب في قطاع المقاولات الإنشائية في مدة أقصاها يونيو ٢٠٠٢، على أن يتم إقرار هذه البرامج من قبل إدارة تنمية القوى العاملة وان يتم تحويل اشتراكات التدريب إلى المجلس النوعي للتدريب في قطاع المقاولات حسب النظام المتبع.

وأشاد السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية بتعاون مجموعة المقاولين مع الوزارة لتنفيذ القرارات المتخذة لتحقيق نسبة البحرنة المطلوبة في قطاع المقاولات والبناء والتشييد وتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية للباحثين عن عمل وفق برنامج ووقت زمني محدد.

من جانبه أبدى السيد عبدالغفار عبدالحسين رئيس اللجنة العامة لعمال البحرين وجهة نظره في ضرورة أن تجري شركات قطاع المقاولات تقييم الموظف البحريني فيها بعد عام من التوظيف وبشكل دوري وذلك لتحقيق الاستقرار الوظيفي الذي يتم عن طريق توفير فرص التدريب والتطوير واعتماد الزيادات السنوية والعلاوات أسوة بما هو موجود في القطاعات المهنية الأخرى.

حضر الاجتماع من الوزارة السيد صادق الشهابي الوكيل المساعد لشئون العمل والسيد عبدالإله القاسمي الوكيل المساعد للتدريب وعدد من المسئولين بالوزارة وعدد من أعضاء غرفة تجارة وصناعة البحرين.